ولكن هذا الخيار لم يظهر في اتفاقيات الاطار ، وان سكان الحكم الذاتي سيحتفظون بجنسيتهم الحالية .

● اختفى في اتفاقيات كامب ديفيد البند المتعلق بالحق المتبادل لشراء الاراضي .

● تم الاتفاق في كامب ديفيد ، على أنه خلال الفترة الانتقالية سيتم تشكيل لجنة دائمة ستقرر ، بناء على الاتفاق ، عودة الاشخاص الذين تركوا اماكن سكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، وبعد ذلك بفترة ، كشف وزير الخارجية في ذلك الوقت موشي دايان ، ان المقصود هو موافقة اسرائيلية لعودة ١٥٠ألف لاجيء .

● جاء في المشروع الاساسي أنه سيتم اعادة دراسة مبادىء الحكم الذاتي من جديد بعد مرور خمس سنوات . واما حسب اتفاقيات الاطار ، فان المفاوضات ستبدأ حول التحديد النهائي لوضع الضفة والقطاع في مرحلة متقدمة قدر الامكان ، بشرط الا يتأخر عن السنة الثالثة من تحقيق الحكم الذاتي ، وذلك من اجل الوصول الى اتفاقية سلام والى حل نهائي في نهاية المرحلة الانتقالية .

● جاء في المشروع الاساسي أن اسرائيل فقط هي المسؤولة عن تحديد طرق تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي ، وتحديد صلاحياتها ومجالات مسؤوليتها، في حين تنص اتفاقية كامب ديفيد على ان هذه الأمور يتم تحديدها بناء على اتفاق بين مصر واسرائيل والاردن وممثلين فلسطينيين . وهكذا وافقت اسرائيل على وقف الاستيطان ؛ لأنه يجب عدم افتراض أن الشركاء في اقامة مؤسسات الحكم الذاتي سيوافقون على ان يعطوا اسرائيل لوحدها قرار استمرار اقامة المستوطنات .

ويستنتج المعلق من المقارنة السابقة ، ان مناحيم بيغن قد عاد من واشنطن ، في حينه ، وهو يحمل خيار اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ؛ وأنه لمن الصعب الاعتقاد بأن بيغن لم يدرك عندما وقع اتفاقية كامب ديفيد ، أنه وافق على تنازل اسرائيل عملياً عن الضفة الغربية وقطاع غزة . لأن الحكم الذاتي ، حسب رأيه ، « هو الذي سيقرر وجود اسرائيل في المناطق ، حيث ان المستوطنات الضعيفة ستزداد ضعفاً تحت الحكم العربي ، او أنها ستفكك نفسها بنفسها . وبعد مرور خمس سنوات لن تكون هناك ضرورة لاتخاذ قرار من قبل الكنيست لتصفيتها . وحيث ان حكومة بيغن لم تضم الضفة والقطاع عندما تولت الحكم ، فكيف تستطيع ان تفعل ذلك بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي الكامل ؟ » (**المصدر نفسه**) .

وقد دعا المعلق ، في نهاية مقاله ، الحكومة الى ان تعلن بصراحة أنها بهذا تتنازل عن الضفة الغربية ، ولكنه يفسر سبب عدم قيام الحكومة بذلك بأنها لم تقصد مطلقاً تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الكامل . والدليل على ذلك ، ان الحكومة الاسرائيلية منذ ان اعلن بيغن مشروعه في ١٩٧٧/١٢/٢٨ وحتى مؤتمر كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/٤ ، لم تقم هي او اي لجنة من قبلها بدراسة تفاصيل المشروع . كما انه لم يكن واضحاً ، حتى اليوم ، للجمهور الاسرائيلي ، ماهية الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي ، ما عدا بعض الخطوط العامة التي رسمها بيغن في مشروعه . وهذا ما يدعو الى الاعتقاد ، حسب رأي الكاتب ، بأن زعماء الحكومة يأملون في عدم تحقيق الحكم الذاتي ؛ لأن سياستها المتبعة حالياً لا تؤدي الى انضمام الاردن الى المفاوضات ، كما ان الفلسطينيين في الضفة وخارجها لن يتعاونوا في هذا المجال ، وهكذا يتم سقوط فكرة الحكم الذاتي . وانتقد الكاتب موقف الحكومة الاسرائيلية ووصفها بالكذب والخداع ، خصوصاً عندما يدعي الوزراء ان الولايات المتحدة ومصر تؤيدان اقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت حكم م . ت . ف . واعتبر ذلك أنه حيلة لاقناع الجمهور بأنه لا يوجد بديل سياسي لـ « المصيدة » التي دخلت اليها اسرائيل بواسطة حكومة مناحيم بيغن (**المصدر نفسه**) .

الحل مع الاردن

تحدث النائب أمنون لين (ليكود) عن احتمال انضمام الاردن للتسوية ، فأشار الى انه على الرغم من وجود فرضية تقول بعدم وجود اساس لانضمام الملك حسين ، الا ان المفآجات تنتظر من يعتقد ذلك . ويعتقد لين ، « ان الملك حسين في هذه الاوقات ، ولأسباب تتعلق بالعالم العربي والاردن نفسه ، يميل الى التوصل الى اتفاقات معنا » . واما عن الحكم الذاتي ، فاشار الى أنه عندما عاد بيغن من كامب ديفيد ، كان قد وقع على أمر يتجاوز الحكم الذاتي بكثير ، ويتجاوز ما تطالب به مصر من حق تقرير المصير ، « والذي نرفضه الآن بعناد » ، « لقد وقع